مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثلاثون - ٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٥

البند رقم ٦: نتائج الاستعراض الدوري الشامل الخاص بليبيا

مداخلة شفهية مشتركة للمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان تحت مظلة مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

سيدي الرئيس،

يرحب مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان بتقرير فريق العمل المعني بالاستعراض الدوري الشامل لليبيا.

لقد وثق مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان واستنكر في تقرير صدر عنه مؤخرًا أن المدافعين عن حقوق الإنسان باتوا هدفًا رئيسيًا لكثير من الجماعات المسلحة المتورطة في الحرب الأهلية الدائرة المستمرة في ليبيا. ويعد العنف والمضايقة والترهيب حوادث يومية يتعرض لها المدافعون الحقوقيون، في ظل مناخ يسوده الإفلات من العقاب نتيجة لانهيار الدولة. إن احترام المدافعين عن حقوق الإنسان وعدم المساس بالأصوات الحيادية التي لا تنتمي لأي طرف من أطراف النزاع، يجب أن يشكل خطًا أساسيًا لأي توافق يُفضي إلى اتفاق ناجح بين أطراف النزاع.

إن السياق الليبي الحالي يستلزم تجاوز احتياج المدافعين عن حقوق الإنسان للحماية، والسعي لاستعادة الدور الأساسي الذي ينبغي عليهم القيام به، في التوصل إلى تسوية للنزاع وبناء عملية السلام، بحيث يمكن تأسيس دولة تحترم حقوق الإنسان الأساسية. ويُعتبر المدافعون عن حقوق الإنسان حجر الزاوية لبناء دولة تحمي مواطنيها وتُمكّنهم من حقوقهم. إلا أن الوضع الذي يواجهونه يتحول من سيئ إلى أسوأ، وهو ما يعرّض عملية بناء ديمقراطية مستدامة في ليبيا لخطر داهم. ولذلك، فإننا ندعو الدولة الليبية إلى تعزيز مشاركة المدافعين الحقوقيين في تنفيذ الاتفاق السياسي المفترض إبرامه.

كما نرحب بالتوصيات السبع التي قُدّمت لليبيا، والتي تركّز على ضرورة حماية المدافعين عن حقوق الإنسان وضرورة اتخاذ تدابير لتعزيز مساءلة مرتكبي الانتهاكات التي طالت المدافعين عن حقوق الإنسان، ونحث السلطات الليبية على تنفيذ هذه التوصيات في أقرب وقت ممكن ودون إبطاء.

أخيرًا، ينبغي للدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان والمفوضية السامية لحقوق الإنسان تولي زمام القيادة بغية دراسة الوضع الإنساني للعديد من المدافعين الليبيين عن حقوق الإنسان الذين يعيشون خارج البلاد خوفًا من الانتقام؛ وأن يشمل ذلك النظر في إمكانية دعم وتسهيل منح صفة اللاجئين للمدافعين الليبيين عن حقوق الإنسان.

شكرًا لكم سيدي الرئيس.